اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم

إعداد

الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

كلية العلوم الاجتماعية بالرياض– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم؛ من خلال استطلاع عينة قوامها 404 مبحوثين، وقد تم عرض مجموعة من الأسئلة على المبحوثين تتعلق باتجاهاتهم نحو المفرج عنهم بشكل عام، ونحو المفرج عنهم في جرائم محددة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اتجاهات إيجابية نحو المفرج عنهم، خاصة من قبل الأكثر تعليماً، كما أن هناك ميلاً من قبل غالبية أفراد المجتمع نحو رفض المفرج عنهم في قضايا المخدرات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تتمحور حول ضرورة توعية أفراد المجتمع بأهمية تقبل المفرج عنهم في المجتمع؛ حيث يعتبر ذلك الخطوة الأولى نحو مكافحة السلوك الإجرامي وعدم عودة المفرج عنهم للجريمة.

مقدمة:

تمثل ظاهرة العودة للجريمة إحدى أبرز المشكلات التي تواجه السجون والقائمين عليها؛ حيث إن عودة السجين للسلوك الإجرامي بعد الإفراج عنه تعكس فشل البرامج الإصلاحية والتأهيلية المقدمة له، وكذلك فشل المجرم في التكيف مع البيئة الاجتماعية، كما يمثل العود تحدياً للنظام وضرباً لكل برامج الإصلاح والتأهيل المقدمة له. ومع تطور الاهتمام بجرائم العود كان من الطبيعي أن تكون هناك ردود فعل متباينة تجاه ظاهرة العود وذلك باختلاف المجتمعات، ولذا بدأ الباحثون والمختصون في المجالات الأمنية والإصلاحية دراسة العود كظاهرة اجتماعية تؤثر في أمن المجتمعات واستقرارها.

وخطر الجريمة وآثارها السلبية كظاهرة اجتماعية في تزايد مستمر كنتيجة للتحولات والتغيرات الاجتماعية في المجاملات والميادين المختلفة وهذه التغيرات والتحولات أوجدت ظروفاً وأوضاعاً اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية دفعت بعض الأفراد إلى معاودة السلوك الإجرامي والعود إلى الجريمة حتى بعد الإفراج عنهم. فالجريمة من حيث الطبيعة والتكرار والشكل والنوع والأسلوب تأثرت بما يحدث في المجتمع؛ لأن كثيراً من الدراسات والبحوث قد أثبتت أن هناك علاقة طردية بين التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية وكافة أشكال الجريمة بما في ذلك العود الخاص والعود العام للجريمة من قبل فئة من أفراد المجتمع سبق لهم أن قضوا عقوبات سالبة للحرية داخل السجون ثم أفرج عنهم بعد انقضاء عقوباتهم.

ومما يقلق من هذا النوع من السلوك الإجرامي أن البعض لا يمكثون فترة طويلة حتى يعودوا إلى السجن لارتكابهم جرائم جديدة أو ارتكابهم نفس السلوك الإجرامي الذي سبق أن أودعوا المؤسسات الإجرامية نتيجة اقترافه؛ ويرجع ذلك إلى عدم تقبل المجتمع المحلي لهم وعدم قدرتهم على الاندماج في المجتمع.

والبحث الحالي ينسجم مع جهود المملكة العربية السعودية المتعاظمة التي تهدف إلى رفع مستوى العمل الاجتماعي داخل السجون وتطوير المؤسسات الإصلاحية. ونظراً لخطورة السلوك الإجرامي في جانب العود، ولما يمثل هذا العود

من خطر على المجرم والمجتمع؛ لذا اهتمت الدولة بهذه الفئة من أفراد المجتمع من خلال اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم حيث نصت المادة الثالثة من القرار على أن اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم[*] تضطلع بمجموعة من المهام منها اتخاذ الوسائل الكفيلة برعاية المفرج عنهم وأسرهم بما يؤدي إلى عدم عودتهم إلى الجريمة مرة أخرى. ولاشك أن قرار إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء ونزلاء الإصلاحيات والمفرج عنهم ورعاية أسرهم قد أتى بعد اقتناع صانع القرار بضرورة تجاوز النظرة التي ترى أن الرعاية اللاحقة هي ما يقدم للسجين داخل السجن، وهذه نظرة جزئية تضر بالعملية الإصلاحية للمنحرف، وتؤثر سلباً على استقرار المفرج عنه في مجتمعيه العام والخاص. ولعل هذه النظرة هي أحد الأسباب في فشل كثير من برامج الإصلاح، كما تفسر لنا أسباب نسب العود المرتفعة للجريمة مرة أخرى. وتأتي هذه الدراسة لمعرفة اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم؛ حيث يمثل تقبل المجتمع للسجين أحد العوامل المساعدة على تكيفه في المجتمع وعدم عودته للسلوك الإجرامي مرة أخرى.

مشكلة الدراسة:

تشير الكثير من الدراسات الاجتماعية المعاصرة إلى أن المفرج عنهم يواجهون مشكلات تتصل بردود فعل من جانب المجتمع تتمثل في مواقف واتجاهات مجتمعية سلبية تؤثر كثيراً على حالتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وتسبب لهم ولأسرهم الكثير من المتاعب بحيث يصبح تقبلهم في المجتمع من الأمور الصعبة. ولقد اصطلح على التعبير عن المشكلات والعقبات بأزمة الإفراج،[1] ومن أهم تلك المشكلات التي تواجه المفرج عنهم:[2]

1- فقدان المفرج عنه بعض الحقوق والمزايا، منها عدم تقلده أو شغله أي وظيفة حكومية، وحرمانه من الشهادة أمام المحاكم وعدم التحلي برتبة أو وسام.

2- عدم تقبل المجتمع المحلي للمفرج عنهم من خلال ما يعرف بمشكلة الوصمة التي لها أثر بالغ في نفسية المفرج عنه وأسرته، وخاصة فيما يتعلق بالأبناء الصغار الذين يعانون من أثر ذلك في مجتمعهم؛ مما يسيء إلى حالته النفسية ويضعف من روحه المعنوية؛ وهو ما ينعكس على تكيفه مع ذلك المجتمع. وتزداد أضرار هذه المضايقات الاجتماعية، سواء طالت أفراد أسرته أو أقاربه؛ مما يفرض على الجميع طوقاً من العزلة الاجتماعية.

---

[*] انظر: قرار مجلس الوزراء رقم "2" في 1422/1/1هـ الصادر بإنشاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء ونزلاء الإصلاحيات والمفرج عنهم وأسرهم بالمملكة العربية السعودية.

[1] أبو شهبة، فادية، الاتجاهات الحديثة في تأهيل المذنبين وعلاقتها بالرعاية اللاحقة (القاهرة: ندوة الدفاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، 1990م).

[2] علي، بدر الدين، الرعاية اللاحقة وتطبيقها على المسرحين، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المعهد العالي للعلوم الأمنية، 1988م).

3- مشكلة البطالة والفقر؛ حيث نجد في أغلب الحالات أن المفرج عنه يظل موصوماً بصفة الإجرام، وتظل هذه الصفة ملازمة له طوال حياته؛ مما يعوقه عن شق طريقه العادي لكسب عيشه حيث لا يجد من يشغله أو يهيئ له فرصة عمل بدعوى أنه كان مسجوناً أو ارتكب جريمة ما في وقت من الأوقات.[1]

وهناك من يرى أن هذه المواقف والاتجاهات الاجتماعية السلبية من المجتمع نحو المسرحين تشكل أفكاراً مضادة لهم من خلال المكونات النفسية التي تسيطر على المجتمع فيبادر إلى رفض ونبذ هذه الفئة.[2]

وتقف هذه الاتجاهات السلبية حجر عثرة أمام المفرج عنهم، وتضع أمامهم العراقيل التي تؤثر على حياتهم الاقتصادية. كما تؤثر هذه الاتجاهات السلبية على العلاقات الاجتماعية والأسرية التي تحمل كثيراً من الاحتقار والازدراء للمفرج عنه ولأسرته وتجعلهم جميعاً في مرتبة دونية عما كانوا عليه من قبل، علاوة على عزلهم اجتماعياً فلا يصاهرون ولا يتزوج منهم، وينسحب هذا الموقف الاجتماعي السلبي على أسرهم وأبنائهم (كما تشير إلى ذلك نظرية الوصمة). كل ذلك يؤدي إلى موقف متأزم من الناحية النفسية ويصل بالمفرج عنهم إلى ما يمكن أن نسميه الدائرة الخبيثة أو المغلقة بحيث يعودون مرة أخرى إلى الجريمة كرد فعل مباشر لاتجاه المجتمع السلبي نحوهم وهكذا، والمجتمع السعودي مثله مثل بقية المجتمعات الأخرى يخضع لمؤثرات وقيم وعادات اجتماعية واقتصادية وثقافية، قد تجعله يرفض التعامل بشكل إيجابي مع المفرج عنهم أو يتقبلهم.

لذا فإن الباحث يرى أن التعرف على اتجاهات المجتمع العربي السعودي نحو المفرج عنهم تعتبر خطوة مفيدة في هذه الاتجاهات، وهل هي سلبية أم إيجابية إذ إنها تختلف باختلاف نوع الجريمة.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في (اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم)، وسيسعى الباحث لمعرفة هذه الاتجاهات من خلال استطلاع آراء عينة من المبحوثين حول اتجاهاتهم نحو المفرج عنهم وتأثير خصائصهم الاجتماعية على هذه الاتجاهات.

أهمية الدراسة:

تتزايد في المجتمع الحديث معدلات الجريمة نتيجة عوامل التغير الاجتماعي السريع الذي تحتمه طبيعة هذا العصر، خاصة العوامل الصناعية وسهولة الانتشار الثقافي نتيجة عوامل الاتصال التكنولوجي (التقني) المتقدمة، والتي تتيح نقل الأفكار والقيم والاتجاهات من مجتمع إلى آخر يختلف عنه في ثقافته، مما يساعد على زيادة معدل الجريمة وبالتالي تتزايد أعداد من توقع عليهم عقوبات السجن.

---

[1] الربايعة، أحمد، مشكلات المسجونين المفرج عنهم ووضع الرعاية اللاحقة في الأردن (القاهرة: المؤتمر الدولي للرعاية اللاحقة، 1990م).

[2] النجار، عماد، مشكلات العمل لدى المفرج عنهم، (القاهرة: المؤتمر الدولي العربي الأول للرعاية اللاحقة، 1990م).

ويمثل خروجهم إلى المجتمع بعد ذلك مشكلات لهم وللمجتمع في نفس الوقت، حيث إن عدم قبول المجتمع لهم واستمرار النظرة الدونية تجاههم يجعلان من السهل عليهم العودة مرة أخرى إلى الجريمة، ومن ثم العودة للسجن كرد فعل مباشر لعدم قبولهم.

وعودة المفرج عنه مرة أخرى إلى السجن تعني اكتسابه أساليب إجرامية جديدة، وتعني أيضاً ضحايا جدداً في المجتمع، وتعني إهداراً لإمكانات وطاقات مادية وبشرية المجتمع في حاجة إليها. وبمعنى أكثر تحديداً تعني "المجرم المحترف" في أغلب الأحيان، وتعني تأصيل العداوة بينه وبين المجتمع، وتظل الدائرة الخبيثة في تزايد مستمر؛ لذا فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال الاعتبارات التالية:

أولاً: تساعد هذه الدراسة الإدارة العامة للسجون واللجنة الوطنية لرعاية السجناء على وضع تصور لمساعدة المفرج عنهم في التكيف مع المجتمع من خلال ما سوف تكشفه اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم.

ثانياً: تسهم هذه الدراسة في توجيه الانتباه إلى كيفية التعامل مع هذه الفئة بما يحقق توافقهم والتحاقهم مع المجتمع بعد الإفراج عنهم.

ثالثاً: توضح الدراسة أبرز السلبيات التي يحملها أفراد المجتمع عن المفرج عنهم وتأثير خصائص المبحوثين الاجتماعية على هذه الاتجاهات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم، وتأثير الخصائص الاجتماعية للمبحوثين على اتجاهاتهم نحو المفرج عنهم حسب نوع الجريمة.

وتتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

1- تحديد اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم بشكل عام والمفرج عنهم حسب طبيعة الجريمة.

2- معرفة العلاقة بين العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الاجتماعية ومستوى تقبلهم للمفرج عنهم حسب نوع الجريمة.

3- الكشف عن مدى تغير اتجاهات المجتمع نحو المفرج عنهم بتغير نوع الجريمة.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات التي يمكن صياغتها علي النحو التالي:

1- ما اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم؟

2- هل تختلف اتجاهات المجتمع نحو المفرج عنهم باختلاف نوع الجريمة أم أن اتجاه الرفض مطلق لكل الجرائم؟

3- هل تختلف اتجاهات المجتمع نحو المفرج عنهم باختلاف خصائصهم الاجتماعية ونوع الجريمة المرتكبة؟

مفاهيم الدراسة:

أولاً: الاتجاه:

يعرف بأنه الاستعداد أو النزعة للاستجابة بشكل معين إزاء متغيرات أو مواقف معينة، وهذا الاستعداد إما وقتياً وإما ذا استمرارية، ويتكون بالخبرة نتيجة احتكاك الفرد بالمواقف والأشياء التي هي موضوع الاتجاه.[1]

وتتشكل الاتجاهات من مجموعة من المكونات هي:

ألجانب المعرفي.

ب- الجانب العاطفي.

ج- الجانب السلوكي أو العلمي.

ويقصد الباحث بالاتجاه في هذه الدراسة ما يلي: فكرة ترسم للفرد كيف يتصرف في موقف معين تجاه شيء معين، بمعني ما هي ردود فعل أعضاء المجتمع نحو المفرج عنهم وما تأثير الجوانب المعرفية والعاطفية والسلوكية أو العلمية نحو المفرج عنهم.

ثانياً: المفرج عنهم:

هم الأشخاص الذين غادروا المؤسسات العقابية، سواء كانت هذه المغادرة بسبب إنهاء محكومياتهم أو بسبب العفو عنهم.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الإطار النظري:

النظرية هي ذلك الإطار الفكري والفلسفي العام الذي يتم من خلاله توجيه أسلوب التدخل لإحداث التغيير المطلوب عند مواجهة مواقف معينة تتصل بحياة الإنسان في أي صورة كانت؛ وذلك لقدرة النظرية على تفسير الموقف أو الموضوع الذي تهتم به، وكذلك قدرتها على التوقع أو التنبؤ العلمي للمستقبل على أساس عقلاني ومنطقي.

ومن المعروف أنه ليست هناك نظرية واحدة قادرة على فهم وتفسير كل الظواهر الاجتماعية في كل زمان ومكان؛ فالنظرية هي إطار معرفي تجريدي يساعد الباحث في تحديد مجال بحثه ونوعية متغيرات الدراسة والبيانات التي قد يحتاج إليها البحث، كما تمد الباحث ببعض المؤشرات التي تساعده على فهم وتفسير تلك البيانات، والاستفادة من أي نظرية هي استفادة نسبية ترتبط بهدف الدراسة، وبخصوصية مجتمع البحث، وبالفترة الزمنية للبحث إلى غير ذلك من العوامل المعروفة لدى الباحثين في مجال البحوث الاجتماعية؛ وبناءً على ذلك فإن هذه الدراسة سوف تعتمد على أكثر من مدخل نظري؛ فاتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم يمكن النظر إليها من خلال أنساق

---

[1] زهران، حامد، علم النفس الاجتماعي (القاهرة: عالم الكتب، 1977م).

المجتمع الكبرى، وتأثير الأبعاد الثقافية فيها، كما يمكن رؤيتها من زوايا تحليل الوحدات الصغرى من خلال النظرية التفاعلية الرمزية.

كما أن اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم يمكن النظر إليها كنظام علاقات اجتماعية يتكون من أبنية اجتماعية وله وظائف اجتماعية إيجابية أو سلبية تشكل في مجملها النسق القيمي في المجتمع، والذي يحدد لأفراد المجتمع نمط وشكل التفاعل المقبول اجتماعياً نحو الآخرين. فإذا كان النسق القيمي في المجتمع أكثر تسامحاً نحو الأفراد الخارجين على القانون فإن هذا الناتج ينعكس بالضرورة على اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم من خلال التعامل بنوع من المرونة والقبول الاجتماعي ونسيان الماضي وإدماجهم في المجتمع كأفراد أسوياء، والعكس صحيح إذا كان النسق القيمي أكثر تشدداً فسوف يكون هناك رفض للمفرج عنهم.

وفي جانب آخر يمكن النظر إلى تعامل المجتمع مع المفرج عنهم من خلال الرموز والمعاني وما تشكله هذه الرموز من مفاهيم في عقل المتلقي وانعكاس هذه المفاهيم على نمط واتجاه التفاعل وردود الفعل نحو الآخرين؛ فإذا كانت اتجاهات المجتمع نحو المفرج عنهم سلبية فإن ذلك يشير إلى أن الأفراد ينظرون إلى المفرج عنه كمجرم يصمونه بالإجرام، وهذا التصور الذهني عن الأشخاص الخارجين على القانون يؤثر في أنماط التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع؛ حيث يعزز سلوك الرفض وعدم القبول نحو المفرج عنه. أما إذا تشكل في أذهان أفراد المجتمع تفسيرات إيجابية نحو سلوك المفرج عنهم فسوف تنعكس مثل هذه الرؤية على أنماط التفاعل معهم داخل المجتمع بحيث ينظرون إليهم كأشخاص ضحايا لواقع اجتماعي أو ظروف دفعتهم لارتكاب السلوك الإجرامي، ويجب قبولهم وإدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم ونسيان الماضي.

وبشكل عام يمكن القول: إن النسق القيمي والرموز والمعاني تشكل اتجاهات الأفراد والمجتمع نحو المفرج عنهم، سواء أكان ذلك إيجابياً أم سلبياً.

ثانياً: الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تعرضت لقضية المفرج عنهم، بعضها أجري في المجتمع السعودي والآخر في مجتمعات عربية؛ فمن الدراسات التي أجريت في المجتمع السعودي دراسة الحناكي (1406هـ)[1] حول دور الرعاية اللاحقة في الحد من جرائم العود وهي دراسة نظرية تؤكد على ضرورة إيجاد رعاية لاحقة في المجتمع للمفرج عنهم لمساعدتهم في الاندماج الاجتماعي، وهناك دراسة أخرى للجهني (1414هـ)[2] حول اتجاهات المجتمع

---

[1] الحناكي، علي، دور الرعاية اللاحقة في الحد من جرائم العود، رسالة ماجستير غير منشورة (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1406هـ).

[2] الجهني، غازي، اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم، رسالة ماجستير غير منشورة (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1414هـ).

السعودي نحو المفرج عنهم والتي ناقش فيها الباحث تأثير مجموعة من العوامل مثل مهنة المبحوث، العمر، المستوي التعليمي، نمط الجريمة، وسائل الإعلام وتأثيرها على اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم. وخلص الباحث إلى أن هذه العوامل لها تأثير على اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم. كما أجرى الغامدي (1418هـ)[1] دراسة حول مدى تقبل الأسرة المفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة. وتوصلت الدراسة إلى أن تقبل الأسرة لمدمني المخدرات ضروري في إعادة تأهيله والخروج به من دائرة الإدمان. وفي دراسة العتيبي (2004م)[2] حول اتجاهات طلاب وطالبات الجامعة نحو مرتكبي الجريمة توصل الباحث إلى أن طلاب وطالبات الجامعة يأخذون اتجاهات سلبية نحو المفرج عنهم؛ مما يعكس أن مرتكبي الجريمة يواجهون واقعاً صعباً وقاسياً يحول دون انصهارهم من جديد في المجتمع. ويوصي الباحث بالعمل على مختلف المستويات لإذابة تلك الأفكار والاتجاهات السلبية الرافضة لتقبل تلك الفئة التي نالت عقابها لتصدم بعقوبات قاسية من المجتمع تحول دون اندماجهم في المجتمع. أما الدراسات العربية فمنها دراسة مجذوب (1982م)[3] حول التأهيل المهني وعلاقته بالرعاية اللاحقة؛ حيث توصل الباحث إلى أن تأهيل السجناء داخل السجن يساعد في إدماجهم اجتماعياً بعد خروجهم من السجن، ويشعرهم بكرامتهم وأنهم أشخاص منتجون وفاعلون في المجتمع. ودراسة محروس (1418هـ)[4] حول رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، استعرضت مجموعة من البرامج المقدمة للسجناء في بعض الدول العربية وأكدت على ضرورة الاهتمام بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.

مناقشة الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة التي تم استعراضها عدم تركيزها على اتجاهات المجتمع نحو المفرج عنهم عدا دراسة الجهني (1414هـ)[5] ودراسة العتيبي (2004م)[6] ورغم أن دراسة الجهني كانت عن اتجاهات المجتمع السعودي نحو المفرج عنهم إلا أنها أجريت منذ فترة طويلة، كما أنها اقتصرت على مجتمع جدة؛ مما يجعل هذه الدراسة إضافة علمية لمعرفة اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم في الوقت الحاضر. أما دراسة العتيبي (2004م) فلم تأخذ أثر المتغيرات الاجتماعية في الحسبان؛ مما يجعل هذه الدراسة إضافة في مجالها. بالإضافة إلى أن هاتين الدراستان هما

---

[1] الغامدي، أحمد، مدى تقبل الأسرة للمفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1418هـ).

[2] العتيبي، خالد، اتجاهات طلاب وطالبات الجامعة نحو مرتكبي الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004م).

[3] مجذوب، أحمد، التأهيل المهني وعلاقته بالرعاية اللاحقة، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1982م).

[4] محروس، خليفة، رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1418هـ).

[5] الجهني، غازي، (1414هـ)، مرجع سابق.

[6] العتيبي، خالد، (2004م)، مرجع سابق.

رسالتا ماجستير تعانيان من محدودية العينة وعدم توسع نطاقها كما تفتقران للأطر النظرية لتفسير الظاهرة، مما يجعل هذه الدراسة إضافة علمية لما سبقها من دراسات.

مجتمع الدراسة والعينة:

يشتمل مجتمع الدراسة على عينة قوامها (404) مبحوثين من الذكور المقيمين في مدينة الرياض من المواطنين السعوديين الذين وافقوا عن الإجابة على بنود الاستمارة.

وحدة الدراسة:

تهدف وحدة الدراسة إلى تقصي اتجاهات أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم، لذا فإن وحدة الدراسة هنا هي الفرد المبحوث الذي تمت مقابلته أثناء إجراء الدراسة.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي؛ حيث استخدمت استبانة مكونة من مجموعة من الأسئلة تقيس الخصائص الاجتماعية للمبحوثين، كما اشتملت الاستبانة على أسئلة تقيس اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم واتجاهاتهم نحو المفرج عنهم حسب طبيعة القضية المرتكبة.

الأسلوب الإحصائي:

استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي الذي يهدف إلى وصف مجتمع الدراسة بشكل مبسط وبطريقة تعكس واقع المشكلة المدروسة حيث استخدمت النسب المئوية والتوزيعات التكرارية. كما استخدمت معاملات الارتباط (بيرسون وكرايمر) لمعرفة تأثير المتغيرات الاجتماعية على اتجاهات المبحوثين نحو جرائم محددة.

خصائص مجتمع الدراسة:

سوف نقوم بمناقشة أبرز الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة التي اشتملت على: عمر المبحوث، المهنة، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، على النحو التالي:

جدول (1) الفئات العمرية للمبحوثين

العمر	العدد	النسبة
25 فأقل	58	14.4
30–26	75	18.6
35–31	68	16.8
40–36	89	22
45–41	48	11.9
50–46	36	8.9
51 فأكثر	30	7.4

المجموع	404	100

تعكس بيانات الجدول رقم (1) الفئات العمرية للمبحوثين وتشير بيانات الجدول إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين تقع أعمارهم في الفئة العمرية بين 36-40 سنة بما نسبته 22%، تليهم الفئة العمرية 26-30سنة وذلك بنسبة 18.6%، ثم الفئة العمرية 31-35 سنة بما نسبته 16.8% مما يعكس أن الغالبية العظمى من المبحوثين هم من فئة الشباب.

جدول (2) المستوى التعليمي للمبحوثين

المهنة	العدد	النسبة
موظف حكومي	258	63.9
موظف أهلي	49	12.1
عسكري	29	7.2
متسبب	37	9.2
طالب	26	6.4
متقاعد	5	1.2
المجموع	**404**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين هم من الموظفين الحكوميين بما نسبته 63.9%، يليهم موظفو القطاع الأهلي بنسبة 12.1%، ثم المتسببون بنسبة 9.2%.

جدول (3) المستوى التعليمي للمبحوثين

الحالة التعليمية	العدد	النسبة
أمي	12	3.0
يقرأ ويكتب	15	3.7
ابتدائي	20	5.0
متوسط	42	10.4
ثانوي	97	24.0
دبلوم	55	13.6
جامعي	141	34.9
ماجستير	14	3.5
دكتوراه	8	2.0
المجموع	**404**	**100**

تعكس بيانات الجدول رقم (3) أن غالبية المبحوثين يحملون الشهادة الجامعية بنسبة 34.9%، يليهم من يحملون الشهادة الثانوية بنسبة 24% مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين يحملون مؤهلات تعليمية عالية تؤهلهم للحكم على موضوع الدراسة.

جدول (4) الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	83	20.5
متزوج	319	79.0
مطلق	2	0.5
المجموع	**404**	**100**

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى أن غالبية المبحوثين متزوجون بما نسبته 79%، يليهم العزاب بنسبة 20.5%.

تحليل المقاييس المستخدمة في الدراسة:

سوف يتم استعراض وتحليل فقرات المقاييس المستخدمة في الدراسة التي تشمل مقياس اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم، ومقياس اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم وعلاقته بنوع الجريمة، وأخيراً معاملات الارتباط بين الخصائص الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو المفرج عنهم حسب نوع الجريمة.

أولاً: اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم:

يشتمل مقياس اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم على تسع فقرات تقيس اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم. وقد عرضت الفقرات على المبحوثين وطلب منهم تحديد مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو لا أعرف على فقرات المقياس. وتعني الموافقة على الفقرات السابقة وجود اتجاهات إيجابية نحو المفرج عنهم أما عدم الموافقة فتعكس وجود اتجاهات سلبية نحو المفرج عنهم. و"لا أدرى" تعكس عدم تحديد موقف معين من قبل المبحوث نحو المفرج عنهم.

ويوضح الجدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسب المئوية لاستجابات المبحوثين على فقرات المقياس على النحو التالي:

جدول (5) اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم

الاتجاهات نحو المفرج عنهم	موافق		غير موافق		لا اعرف	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1- إذا تعرفت على شخص سبق أن سجن فسوف أتعلم منة السلوك المنحرف.	22	5.4	354	87.6	28	6.9

2- مرور الشخص بتجربة السجن كافٍ للحكم عليه بأنة شخص سيئ.	29	7.2	346	85.6	29	7.2
3- لن اسمح لأبنائي بمخالطة شخص سبق له السجن.	174	43.1	127	31.4	103	25.5
4- لا أمانع أن يكون أحد أصدقائي من الأشخاص الذين سبق أن قضوا عقوبة السجن.	187	46.3	125	30.9	92	22.8
5- لا أمانع تزويج ابنتي شخص سبق له دخول السجن.	63	15.6	208	51.5	133	32.9
6- أعترض بشدة أن تتزوج إحدى قريباتي من شخص سبق له دخول السجن.	98	24.3	147	36.4	159	39.4
7- غالبية السجناء يكتسبون خصالاً وصفات سيئة أثناء وجودهم في السجن.	130	32.2	203	50.2	71	17.6
8- يجب عدم تقبل السجناء المفرج عنهم حتى لا يشجع المجتمع الناس على الجريمة.	32	7.9	342	84.7	30	7.4
9- يجب نسيان ماضي الشخص المفرج عنه والتعامل معه في ضوء واقعه الحالي.	350	86.6	33	8.2	21	5.2

وفيما يلي مناقشة هذا التوزيع:

1- "إذا تعرفت على شخص سبق أن سجن فسوف أتعلم منه السلوك المنحرف". لا يوافق غالبية المبحوثين بما نسبته (87.6%) على مضمون العبارة السابقة؛ مما يعكس أن غالبيتهم لا يعتقدون أن التعرف على شخص سبق أن سجن سوف يؤثر في سلوكهم؛ ويشير كذلك إلى اتجاهات إيجابية قد تدعم التعرف على الشخص حتى وإن كان سبق له السجن، ويعكس اتجاهات إيجابية نحو المفرج عنهم.

2- "مرور الشخص بتجربة السجن كافٍ للحكم عليه بأنه شخص سيئ". لا يوافق غالبية المبحوثين بما نسبته (85.6%) من مجموع أفراد العينة على مضمون العبارة السابقة؛ مما يعكس نمطاً عالياً من الاتجاهات الإيجابية نحو تقبل المفرج عنهم.

3- "لن أسمح لأبنائي بمخالطة شخص سبق له السجن". رغم أن اتجاهات المبحوثين في الفقرتين السابقتين كانت تشير إلى نمط عال من الاتجاهات الإيجابية نحو المفرج عنهم، إلا أنه بسؤال المبحوث عن مدى سماحه لأبنائه بمخالطة شخص سبق له السجن، فإن إجابات المبحوثين توزعت بين الموافقة بما نسبته (43.1%) وعدم الموافقة بما نسبته (31.4%)؛ مما يعكس أن غالبية المبحوثين غير متأكدين من مواقفهم نحو المفرج عنهم خاصة إذا تعلق الأمر باختلاطهم بأبنائهم.

4- "لا أمانع أن يكون أحد أصدقائي من الأشخاص الذين سبق أن قضوا عقوبة السجن". رغم موافقة ما نسبته (46.3%) على مضمون العبارة السابقة إلا أن هناك (30.9%) من أفراد العينة لا يوافقون على مضمون العبارة السابقة؛ مما يعكس أن الاتجاهات نحو المفرج عنهم ما زال يشوبها بعض الحذر والحيطة من قبل بعض أفراد المجتمع.

5- "لا أمانع في تزويج ابنتي لشخص سبق له دخول السجن". نصف المبحوثين لا يوافقون على مضمون العبارة السابقة بما نسبته (51.5%)؛ مما يعكس أن اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم تزداد سلبية، خاصة عندما يتعلق الموضوع بالزواج أو العلاقات المباشرة معهم.

6- "أعترض بشدة أن تتزوج إحدى قريباتي من شخص سبق له دخول السجن". تتوزع الإجابات بين الموافقة بما نسبته (24.3%) والرفض بما نسبته (36.4%)؛ مما يعكس أنه بالرغم من أن اتجاهات المبحوثين قد تأخذ منحى سلبياً نحو المفرج عنهم عندما يتعلق الموضوع بالزواج من المبحوث مباشرة إلا أنه قد يتسامح قليلاً إذا كانت الفتاة هي إحدى قريباته؛ مما قد يجعله أقل تحفظاً في موقفه نحو المفرج عنهم.

7- "غالبية السجناء يكتسبون خصالاً وصفات سيئة أثناء وجودهم في السجن". تعكس البيانات عدم موافقة نصف المبحوثين على مضمون العبارة السابقة بما نسبته (50.2%)؛ مما يشير إلى أن نصف المبحوثين لا يعتقدون أن السجين سوف يكتسب سلوكيات سيئة داخل السجن. هذه الاتجاهات قد تساعد على دعم الاتجاهات الإيجابية نحو المفرج عنهم إذا كان هناك توقع كبير بعدم اكتسابه سلوكيات سيئة داخل السجن.

8- "يجب عدم تقبل السجناء المفرج عنهم حتى لا يشجع المجتمع الناس على الجريمة". لا يوافق غالبية المبحوثين على مضمون العبارة السابقة بما نسبته (84.7%)؛ مما يشير إلى اتجاهات إيجابية عالية نحو المفرج عنهم؛ حيث تعكس هذه النتيجة أن غالبية المبحوثين يرون ضرورة تقبل المفرج عنهم.

9- "يجب نسيان ماضي الشخص المفرج عنه والتعامل معه في ضوء واقعه الحالي". يوافق غالبية المبحوثين بما نسبته (86.6%) على مضمون العبارة السابقة؛ مما يشير إلى اتجاهات إيجابية عالية نحو المفرج عنهم.

ثانياً: اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم وعلاقته بنوع الجريمة:

يشتمل مقياس اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم وعلاقته بنوع الجريمة على عشر فقرات تقيس اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم وعلاقته بنوع الجريمة. وقد عرضت الفقرات على المبحوثين وطلب منهم تحديد مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم أو "لا أعرف" على فقرات المقياس. وتعني الموافقة على الفقرات السابقة وجود اتجاهات إيجابية نحو المفرج عنهم أما عدم الموافقة فتعكس وجود اتجاهات سلبية نحو المفرج عنهم و"لا أدري" بعكس عدم تحديد موقف معين من قبل المبحوث نحو المفرج عنهم.

ويوضح الجدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسب المئوية لاستجابات المبحوثين على فقرات المقياس، وفيما يلي مناقشة لهذا التوزيع.

جدول (6) اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم وعلاقته بنوع الجريمة

تحديد التعامل حسب نوع القضية	لا أتعامل معه		قد أتعامل معه		أتعامل معه وألتمس له العذر	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1- القتل العمد.	265	65.6	110	27.2	29	7.2
2- السرقة.	213	52.7	151	37.4	40	9.9
3- المسكرات.	223	55.2	150	37.1	31	7.7
4- الرشوة.	249	61.6	133	32.9	22	5.4
5- الزنا واللواط (الأخلاقيات).	278	68.8	106	26.2	20	5.0
6- المخدرات.	313	77.5	80	19.8	11	2.7
7- الحقوق المالية.	71	17.6	199	49.3	134	33.2
8- التزييف والتزوير.	252	62.4	137	33.9	15	3.7
9- القتل الخطأ.	38	9.4	164	40.6	202	50.0
10- المضاربة.	52	12.9	194	48.0	158	39.1

1- القتل العمد:

غالبية أفراد العينة لا يفضلون التعامل مع المفرج عنه في قضايا القتل العمد؛ حيث تشير بيانات الجدول إلى أن ما نسبته (65.6%) من أفراد العينة أجابوا بأنهم لا يرغبون التعامل مع المتهم في قضية القتل العمد؛ مما يعكس اتجاهات سلبية نحو المفرج عنهم المتهمين في قضايا القتل العمد. ولعل ذلك يعود إلى بشاعة جريمة القتل ورفض جميع المجتمعات لها.

2- السرقة:

أجاب نحو نصف أفراد العينة (52.7%) بأنهم لا يتعاملون مع المفرج عنهم في جرائم السرقة؛ مما يعكس اتجاهات سلبية نحو هذا النمط من السلوك.

3- المسكرات:

يرى نصف أفراد العينة وتحديداً (55.2%) أنهم لا يرغبون في التعامل مع المفرج عنهم في قضايا المسكرات.

4- الرشوة:

ترتفع اتجاهات المبحوثين السلبية نحو المفرج عنهم في قضايا الرشوة لتصل إلى ما نسبته (61.6%) من أفراد العينة لا يرغبون في التعامل مع الأشخاص المتهمين بالرشوة ولعل ذلك يرجع إلى بشاعة هذا السلوك والموقف الديني الصارم منه والرفض الاجتماعي الواضح له.

5- الزنا واللواط (الأخلاقيات):

هناك اتجاهات سلبية عالية نحو المفرج عنهم في قضايا الزنا واللواط حيث بلغت نسبة من أجابوا بأنهم لا يتعاملون مع هذه الفئة من المفرج عنهم (68.8%) من أفراد العينة؛ مما يعكس اتجاهات سلبية عالية نحو هذا النمط من السلوك.

6- المخدرات:

نسبة عالية من المبحوثين أجابوا بأنهم لا يتعاملون مع المتهمين في قضايا المخدرات، حيث بلغت نسبة من أجابوا بأنهم لا يتعاملون مع هذا النمط من السلوك الإجرامي (77.5%)؛ مما يشير إلى اتجاهات سلبية عالية نحو المفرج عنهم في قضايا المخدرات مما يعكس أن الاتجاهات السلبية نحو المخدرات هي الأعلى؛ وهو ما يشير إلى نمط من التشدد نحو المفرج عنهم في قضايا المخدرات.

7- الحقوق المالية:

يبدو أن المبحوثين لا يعتبرون الحقوق المالية جريمة مثل غيرها من الجرائم؛ حيث تعكس النتائج اتجاهات إيجابية نحو المفرج عنهم في هذه الجرائم؛ إذ بلغت نسبة من يرون أنهم يمكن أن يتعاملوا مع المفرج عنهم في الحقوق المالية ما نسبته (49.3%) بل إن من أجابوا بأنهم يتعاملون معه ويلتمسون له العذر ما نسبته 33.2% ويبدو أن هذا يرجع إلى نظرة المجتمع نحو الحقوق المالية حيث لا يعتبرها البعض جريمة مثل غيرها من الجرائم.

8- التزييف والتزوير:

هناك اتجاهات سالبة نحو المفرج عنهم في قضايا التزييف والتزوير حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يرغبون في التعامل مع المفرج عنهم في هذا النمط من السلوك الإجرامي ما نسبته (62.4%) مما يشير إلى أن هذا السلوك الإجرامي يمثل أحد السلوكيات المنبوذة اجتماعيا ودينياً.

9- القتل الخطأ:

تقع غالبية إجابات المبحوثين في اتجاهاتهم نحو المفرج عنهم في قضايا القتل الخطأ بين إمكانية التعامل بما نسبته (40.6%) والتعامل والتماس العذر بما نسبته (50%) مما يعني أن غالبية أفراد المجتمع يرون أن القتل الخطأ لا يعتبر جريمة كبيرة ويجب التماس العذر لمرتكبها.

10- المضاربة:

تتوزع إجابات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا المضاربة بين إمكانية التعامل بما نسبته (48%) والتعامل والتماس العذر بما نسبته (39.1%)؛ مما يشير إلى اتجاهات إيجابية نحو المفرج عنهم في قضايا المضاربة؛ حيث لا يعتبرها غالبية أفراد المجتمع جريمة، وإنما سلوك منحرف فقط.

ثالثاً: العلاقة بين اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم حسب نوع الجريمة والخصائص الاجتماعية للمبحوثين:

جدول (7) معاملات الارتباط بين الخصائص الاجتماعية للمبحوثين

واتجاهاتهم نحو المفرج عنهم حسب نوع الجريمة

الجريمة	معامل ارتباط بيرسون		معامل ارتباط كرايمر	
	العمر	الحالة التعليمية	المهنة	الحالة الاجتماعية
القتل العمد	-0.024	0.166(**)	0.122	0.063
السرقة	-0.099(*)	0.137(**)	0.092	0.125
المسكرات	0.045	0.242(**)	0.096	0.160(**)
الرشوة	-0.024	0.252(**)	0.074	0.089
الزنا واللواط (الأخلاقيات)	0.043	0.157(**)	0.105	0.102
المخدرات	-0.025	0.189(**)	0.076	0.099
الحقوق المالية	-0.032	0.054	0.132	0.076
التزييف والتزوير	0.031	0.089(*)	0.128	0.134(*)
القتل الخطأ	-0.037	0.176(**)	0.164(*)	0.07
المضاربة	-0.085(*)	0.095(*)	0.091	0.062

* معامل ارتباط بيرسون دال إحصائياً عند مستوى ألفا 0.05

** معامل ارتباط بيرسون دال إحصائياً عند مستوى ألفا 0.01

* معامل ارتباط كرايمر دال إحصائياً عند مستوى ألفا 0.05

** معامل ارتباط كرايمر دال إحصائياً عند مستوى ألفا 0.01

تشير بيانات الجدول رقم (7) إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 بين اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في جرائم القتل والمستوى التعليمي لهم؛ بمعنى أنه كلما زاد تعليم المبحوث كان أكثر ميلاً لتقبل المفرج عنهم في جرائم القتل العمد. أما المتغيرات الأخرى المتمثلة في العمر، والمهنة والحالة الاجتماعية فلم تكشف الدراسة عن وجود أي علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية بينها وبين اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في جرائم القتل العمد؛ مما يعكس عدم تأثيرها على اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في جرائم القتل العمد كما تعكسها بيانات الدراسة الحالية. ويمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين المستوى التعليمي للمبحوث والاتجاهات الإيجابية نحو المفرج عنهم في جرائم القتل بأن المتعلمين أكثر إدراكاً للأمور وأكثر تقبلاً للمفرج عنهم

نتيجة وعيهم بأهمية إدماجهم في المجتمع وعودتهم مواطنين صالحين أكثر من الفئات الأخرى التي قد لا تتوافر لها هذه الرؤية الشمولية.

هناك علاقة سلبية بين عمر المبحوث واتجاهاته نحو المفرج عنهم في جرائم السرقة، هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بمعنى أنه كلما زاد عمر المبحوث كانت اتجاهاته أكثر سلبية نحو تقبل المفرج عنهم في جرائم السرقة، ولعل ذلك يعود إلى أنه بازدياد عمر المبحوث يبدأ الاستشعار بحرمة جريمة السرقة مما يجعله رافضاً كل من يمارسها. وعلى العموم فإن هذا الاتجاه السلبي نحو المفرج عنهم في جرائم السرقة يتحول إلى اتجاه إيجابي عند مستوى الدلالة 0.01 بارتفاع مستوى تعليم المبحوث بمعنى أنه كلما كان تعليم المبحوث مرتفعاً كان ميله لتقبل المفرج عنهم في جرائم السرقة أكثر تسامحاً.

وقد يفسر ذلك بأن المتعلمين يركزون في تقبلهم للمفرج عنهم على قضية الإدماج الاجتماعي بصرف النظر عن نمط الجريمة المرتكبة قبل الإفراج عنهم؛ حيث ينظرون إلى ذلك على أنه ماضٍ يجب نسيانه؛ لذا يميلون في أغلب الجرائم إلى تقبل المفرج عنهم بصرف النظر عن نمط جريمته.

ولم تعكس نتائج الجدول رقم (7) أي علاقات إحصائية بين كل من المهنة والحالة الاجتماعية في التأثير على اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا السرقة؛ بمعنى أن مهنة المبحوث وحالته الاجتماعية غير مؤثرتين في اتجاهاته نحو المفرج عنهم في جرائم السرقة.

هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 بين الحالة التعليمية والحالة الاجتماعية للمبحوث واتجاهاتهم نحو المفرج عنهم في قضايا المسكرات؛ بمعنى أن الأكثر تعليماً والمتزوجين أكثر ميلاً لتقبل المفرج عنهم في جرائم المسكرات. أما العمر والمهنة فلم تعكس نتائج الدراسة أي دلالة إحصائية في علاقتهما باتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا المسكرات؛ بمعنى أن عمر المبحوث ومهنته غير مؤثرتين في اتجاهاته نحو المفرج عنهم في قضايا المسكرات.

تشير بيانات الجدول رقم (7) إلى أن المتعلمين يحملون اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 نحو المفرج عنهم في جرائم الرشوة. أما باقي المتغيرات والمتمثلة في العمر، والمهنة، والحالة الاجتماعية فلم تعكس نتائج الدراسة أن لها تأثيراً على اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في جرائم الرشوة.

هناك علاقة إيجابية عند مستوى الدلالة 0.01 بين اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا الزنا واللواط ومستواهم التعليمي. أما باقي المتغيرات فلم تعكس الدراسة أن هناك أي علاقات بين اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في القضايا الأخلاقية وكل من العمر، والمهنة، والحالة التعليمية.

اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا المخدرات تتأثر إيجابياً بمستواهم التعليمي؛ حيث تعكس نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 بين تقبل المفرج عنهم في قضايا

المخدرات ومستوى تعليم المبحوث. أما باقي المتغيرات فلم تعكس نتائج الدراسة وجود أي علاقات ذات دلالة إحصائية معها.

تعكس بيانات الجدول رقم (7) عدم وجود علاقات إحصائية بين اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في الحقوق المالية وأي من المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في العمر، والمستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الاجتماعية؛ مما يعكس أن آراء المبحوثين متفقة نحو المتهمين في الجرائم المالية بصرف النظر عن خصائصهم الاجتماعية.

اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا التزييف والتزوير تتأثر إيجابياً بمستواهم التعليمي وحالتهم الاجتماعية؛ حيث تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين اتجاهات المبحوثين عنهم في قضايا التزييف والتزوير وكل من مستواهم التعليمي وحالتهم الاجتماعية؛ فالمتزوجون والمتعلمون لديهم اتجاهات أكثر إيجابية نحو المفرج عنهم في جرائم التزييف والتزوير من الأقل تعليماً وغير المتزوجين.

تعكس بيانات الجدول رقم (7) أن الحالة التعليمية للمبحوثين تتأثر إيجابياً باتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا القتل الخطأ؛ حيث تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 في اتجاهات المتعلمين نحو المفرج عنهم في جريمة القتل الخطأ.

كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين كل من مهنة المبحوث واتجاهاته نحو المفرج عنهم في جريمة القتل الخطأ؛ بمعنى أن الأكثر تعليماً والموظفين يميلون إلى تقبل المفرج عنهم في جريمة القتل الخطأ أكثر من الأقل تعليماً وغير الموظفين. أما العمر والحالة الاجتماعية فلم تعكس نتائج الدراسة أي دلالات إحصائية معهما.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا المضاربة وعمر المبحوث، هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 وفي جانب آخر هناك علاقة إيجابية بين اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا المضاربة ومستواهم التعليمي؛ حيث تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين اتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم في قضايا المضاربات ومستوى تعليم المبحوث. أما المتغيرات الأخرى كالمهنة والحالة الاجتماعية فلم تكشف الدراسة عن وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية معها.

مناقشة النتائج:

تعكس نتائج الدراسة أن هناك اتجاهات إيجابية إلى حد ما نحو المفرج عنهم؛ حيث لا يعتقد المبحوثون أن السلوك الإجرامي من الممكن أن يتم تعلمه من المفرج عنهم، كما أنهم يرون أن المرور بتجربة السجن يجب أن لا يوصم الشخص من خلاله بأنه سيئ. وتعكس نتائج الدراسة أن هناك تشجيعاً من أفراد المجتمع على تقبل المفرج عنهم. إلا أن هذه الاتجاهات الإيجابية نحو المفرج عنهم لا تنعكس بالضرورة على الممارسات الشخصية للمبحوثين؛ حيث

إن غالبيتهم يرفضون تزويج بناتهم من أشخاص مفرج عنهم أو أن يتعرف أبناؤهم على شخص مفرج عنه؛ مما يمكن القول معه إنه على المستويين النظري والفكري فإن غالبية أفراد المجتمع يتقبلون المفرج عنهم إلا أنهم لا يرغبون أن يصاهروهم أو يكونوا أصدقاء لأولادهم.

وتشير نتائج الدراسة كذلك إلى أن قبول أفراد المجتمع المفرج عنهم ليس قبولاً مطلقاً، وإنما يرتبط بنمط السلوك الإجرامي الذي يمارسه المفرج عنهم، ففي الوقت الذي لا يمانع غالبية المبحوثين التعامل مع المفرج عنهم ويلتمس العذر لهم في بعض الجرائم نجد أنهم يرفضون التعامل مع المفرج عنهم ولا يلتمسون لهم العذر في جرائم أخرى قد يرى المجتمع أو الدين أنها تعتبر من الجرائم الكبرى؛ فعلى سبيل المثال هناك قبول للمفرج عنهم في الحقوق المالية والقتل الخطأ والمضاربة، وفي الجوانب الأخرى هناك رفض للمفرج عنهم في قضايا القتل العمد والسرقة والمسكرات والرشوة والزنا واللواط والمخدرات والتزييف والتزوير.

وتمثل المخدرات أشد الجرائم رفضاً؛ حيث يرفض غالبية أفراد المجتمع التعامل مع المفرج عنهم في قضايا المخدرات يليها قضايا الزنا واللواط.

أما عن العلاقات الارتباطية بين الخصائص الاجتماعية للمبحوثين واتجاهاتهم نحو المفرج عنهم –حسب نوع الجريمة– فقد كشفت نتائج الدراسة أن المتعلمين في العموم أكثر تسامحاً نحو المفرج عنهم في جميع القضايا عدا الحقوق المالية، وأنهم يتقبلونهم أكثر من غيرهم، وقد يفسر ذلك بأن المتعلمين يركزون على قضية إدماج المفرج عنه في المجتمع ونسيان ماضيه حيث إن قضية الإدماج تعتبر قضية محورية في صلاح المفرج عنهم، والمتعلمون قد يكونون أكثر وعياً من غيرهم بهذه القضية.

أما المتغيرات الأخرى التي كانت ذات علاقة باتجاهات المبحوثين نحو المفرج عنهم حسب نوع القضية فقد أوضحت الدراسة أنه بازدياد عمر المبحوثين يكونون أكثر رفضاً للمفرج عنهم في جرائم السرقة والمضاربة، كما أن المتزوجين أكثر ميلاً لتقبل المفرج عنهم في جرائم المسكرات والتزييف والتزوير من غير المتزوجين. أما الموظفون فإنهم أكثر ميلاً لتقبل المفرج عنهم في قضايا القتل الخطأ من غير الموظفين.

توصيات الدراسة:

أ- كشفت نتائج الدراسة أن هناك اتجاهات إيجابية بين أفراد المجتمع نحو المفرج عنهم إلا أن هذه الاتجاهات الإيجابية ليست عالية، خاصة على مستوى التقبل الاجتماعي والإدماج الكامل في المجتمع؛ مما يتطلب معه الخطوات التالية:

ا- زيادة التوعية الاجتماعية لأفراد المجتمع حول ضرورة إدماج المفرج عنهم في المجتمع.

2- يجب أن يعي أفراد المجتمع أن النجاح في إدماج المجتمع للمفرج عنهم يعني تقليص نسب الإجرام في المجتمع.

ب- أوضحت نتائج الدراسة أن المفرج عنهم في قضايا المخدرات يواجهون رفضاً اجتماعياً عالياً مقارنة بالجرائم الأخرى؛ مما يتطلب معه ضرورة التوعية بأهمية إدماج مدمني المخدرات في المجتمع؛ حيث يمثل مثل هذا الإدماج الخطوة الأولى في صلاح المفرج عنهم.

الخاتمة:

ناقشت هذه الدراسة اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم. وقد اشتملت على عينة قوامها 404 مبحوثين، وتوصلت إلى أن هناك اتجاهات إيجابية نحو المفرج عنهم في مختلف الجرائم إلا أنها تحتاج إلى المزيد من التوعية والتثقيف لأفراد المجتمع. كما أشارت الدراسة إلى أن المستوى التعليمي للمبحوث يمثل عنصراً مهماً في تقبل المفرج عنهم في المجتمع؛ حيث ينظر المتعلمون أكثر من غيرهم إلى قضية الإدماج الاجتماعي للمفرج عنهم بصرف النظر عن نمط الجريمة السابقة عدا الحقوق المالية. كما كشفت نتائج الدراسة أن المفرج عنهم في قضايا المخدرات لا يلقون التقبل نفسه الذي يلقاه المفرج عنهم في جرائم أخرى؛ بمعنى أن هناك نوعاً من عدم التقبل لهم من قبل جميع شرائح المجتمع.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها ضرورة التركيز على توعية أفراد المجتمع بأهمية تقبل المفرج عنهم؛ حيث إن ذلك يعتبر الخطوة الأولى نحو مكافحة السلوك الإجرامي. وإضافة إلى ذلك أكدت الدراسة ضرورة العناية بالمفرج عنهم في قضايا المخدرات؛ حيث يواجهون بظروف صعبة من المجتمع؛ مما قد يدفعهم إلى العود للجريمة إذا لم يجدوا التقبل الاجتماعي المناسب.

المراجع

أبو شهبة، فادية، الاتجاهات الحديثة في تأهيل المذنبين وعلاقتها بالرعاية اللاحقة (القاهرة: ندوة الدفاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، 1990م).

الجهني، غازي، اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم، رسالة ماجستير غير منشورة (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1414هـ).

الحناكي، علي، دور الرعاية اللاحقة في الحد من جرائم العود، رسالة ماجستير غير منشورة (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1406هـ).

الربايعة، أحمد، مشكلات المسجونين المفرج عنهم ووضع الرعاية اللاحقة في الأردن (القاهرة: المؤتمر الدولي للرعاية اللاحقة، 1990م).

زهران، حامد، علم النفس الاجتماعي (القاهرة: عالم الكتب، 1977م).

العتيبي، خالد، اتجاهات طلاب وطالبات الجامعة نحو مرتكبي الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004م).

علي، بدر الدين، الرعاية اللاحقة وتطبيقها على المسرحين، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المعهد العالي للعلوم الأمنية، 1988م).

الغامدي، أحمد، مدى تقبل الأسرة للمفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1418هـ).

قرار مجلس الوزراء رقم "2" في 1422/1/1هـ الصادر بإنشاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء ونزلاء الإصلاحيات والمفرج عنهم ورعاية أسرهم، المملكة العربية السعودية.

مجذوب، أحمد، التأهيل المهني وعلاقته بالرعاية اللاحقة، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1982م).

محروس، خليفة، رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1418هـ).

النجار، عماد، مشكلات العمل لدى المفرج عنهم، (القاهرة: المؤتمر الدولي العربي الأول للرعاية اللاحقة، 1990م).